الجيش في الدستور الجديد...

نصر طه مصطفى

تبدو المشكلة الأكبر التي برزت عقب انتهاء ولاية الرئيس السابق علي عبدالله صالح وتولي الرئيس الجديد عبدربه منصور هادي الحكم متمثلة في هيمنة أفراد من عائلة صالح على أهم مفاصل الجيش والأمن، ورغم أن الوقائع المختلفة طوال السنوات العشر الماضية أثبتت أن الجيش والأمن الذي بناه الرئيس السابق يمتلك قوة تدميرية فائقة ولا يمتلك إرادة قتالية بالقدر الموازي بسبب استشراء الفساد المالي والإداري في صفوفه بشكل يفوق بكثير ما هو موجود في الجهاز المدني، إلا أن ذلك لا يعني مطلقا أن هذه السيطرة العائلية لا تشكل أي عقبة أمام قدرات الرئيس الجديد المنتخب عبدربه منصور هادي... إذ لازالت هذه الهيمنة تشكل العقبة الأساسية أمام الرئيس هادي التي تحول دون استعادته للأمن والاستقرار وتحول دون قدرة اللجنة العسكرية التي يرأسها على سحب ما تبقى من قوات الجيش والأمن من عدد من المناطق في بعض المدن اليمنية... وهذا كله دفع الكثير من القوى السياسية والقوى الاجتماعية إلى مساءلة نفسها عن أسباب صمتها طوال الأعوام الماضية عن السيطرة العائلية على كل الوحدات الرئيسية في الجيش، بل إن هذا التمدد العائلي أدى إلى انشقاقات وخلافات كبيرة في قبيلة (سنحان) التي ينتمي إليها الرئيس السابق والتي كان للعديد من أبنائها وجود مؤثر في العديد من وحدات القوات المسلحة أخذ يتقلص شيئا فشيئا لمصلحة الهيمنة العائلية... ولما لم يكن هناك أية آفاق للتغيير بارزة أمام الجميع من أحزاب وقوى وقيادات عسكرية فإنها كانت تؤثر الصمت وتنتظر اللحظة التي تصل فيها الأوضاع إلى درجة الغليان وكانت مؤشراتها واضحة لكن أحدا لم يستطع أن يحدد لها توقيتا معينا حتى انطلق الشباب اليمني إلى الساحات مقررا عدم العودة قبل أن يسقط حكم صالح وعائلته مقتديا بأقرانه في تونس ومصر.

واليوم وعلى ضوء التجربة المريرة التي مر بها الجيش وتحديدا خلال السنوات العشر الأخيرة، تتجلى في هذه اللحظة إرادة شعبية صارمة بضرورة إعادة بنائه على أسس وطنية حقيقية وليست شكلية... وإن كانت الهيكلة ستتم خلال الفترة القادمة – وهي عمل فني بحت – فإنها يفترض أن تجري أيضا بروح وطنية وليس كمجرد عمل فني فقط، فروحية الجيش اليمني لا يمكن أن تستعيد ألقها ومعنوياتها العالية إلا بعد إنهاء السيطرة العائلية وإعادة هيكلته وتعيين قياداته بأبعاد وطنية مصحوبة بمعايير الأقدمية والكفاءة والنزاهة والمسئولية... وكما هو معروف فقد كان مبرر الرئيس السابق علي عبدالله صالح منذ وقت مبكر بأن اختياره للثقات كقادة لوحدات الجيش بغض النظر عن مستوى الكفاءة والأقدمية هو من أجل تجنيب البلاد المغامرات والمؤامرات الانقلابية التي يهوى قادة الجيش أحيانا القيام بها، ولاشك أن هذه وجهة نظر منطقية بالنسبة لرئيس دولة يريد أن يستمر في قيادة البلاد إلى ما لا نهاية ويريد أيضا أن يتجنب عملية البناء المؤسسي للدولة وإن فعل شيئا في هذا الصدد فهو لا يعدو أن يكون شكليا في ظل حرصه على أن تبقى السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية تحت سلطته كما كان الحال فعليا في عهده... أما اليوم وفي ظل التغيير الذي فرضته ثورة الشباب فقد انتهت وللأبد كل المشاريع العائلية والقبلية والمناطقية للسيطرة مجددا على الحكم، لكن هذا يقتضي أيضا أن يكون هناك نصوص دستورية تقطع الطريق على أي مغامرات مستقبلية تنحو باتجاه هدف من هذا النوع... ويجب أن يكون احتفال الشعب اليمني هذا العام باليوبيل الذهبي لثورة ٢٦ سبتمبر حاملا لكل معاني التجديد لروح تلك الثورة الخالدة التي قضت على الحكم الإمامي العنصري وإن لم تقض على مخلفاته العنصرية والمناطقية... وما كان لسلطة عائلية في صنعاء أن تنتصر في معركتها ضد مشروع عنصري يلوح من صعدة لأنهما شيء واحد مع فارق أن السلطة العائلية مفروضة بقوة السلاح بينما المشروع العنصري مفروض بسلطة المذهب والنصوص المزعومة، ومن كان يريد أن ينتصر على مشروع متخلف فعليه أن يتخلى هو أولا عن مشروعه المتخلف... وهذه إحدى سنن الله في الحياة التي أغفلها النظام المرتحل كما أغفل الكثير من سنن الله الأخرى، فخرج من الحكم وهو لا يجد من يتحسر عليه سوى المتمصلحين والمغفلين والجهلاء فقط!

ومن الأهمية بمكان كما أشرنا قبل قليل أن يتضمن الدستور الجديد نصوصا خاصة تتعلق بوضعية الجيش وطبيعة علاقته بالرجل الأول في البلاد سواء كان رئيسا للجمهورية أو رئيسا للوزراء، فمن المهم على سبيل المثال أن يكون هناك نص يمنع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تعيين أيٍّ من أقاربهما حتى الدرجة الرابعة في أي موقع قيادي سواء في الجيش والأمن، وكذلك لابد من النص ألا تقتصر التعيينات في القوات المسلحة والأمن على مناطق بعينها بحيث تستحوذ عليها منطقتان أو ثلاث من كل الجمهورية... كما يلزم النص على منع أي شخصية عسكرية من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء ما لم يكن قد مضى على استقالته من الجيش والأمن عشر سنوات على الأقل وانخرط بشكل لا يقبل أي شك في العمل المدني وانقطعت صلاته تماما بالمؤسسة العسكرية أو الأمنية منذ استقالته أو تقاعده... ومن المهم جدا أن يتضمن الدستور نصا يحرم وجود معسكرات الجيش في المدن وأن يقتصر أي وجود مسلح فيها على القوات الأمنية فقط ذلك أن وجود المعسكرات في المدن أحد أسباب تشجيع العمليات الانقلابية... ومن المفيد أن يتضمن الدستور نصا يحدد بشكل أدق مما هو قائم مواصفات من يرغب في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء (بحسب ما سيتم الاتفاق عليه بشأن النظام رئاسيا أو برلمانيا أو حتى مختلطا) وإن كان النظام رئاسيا فلتكن دورة واحدة فقط ست سنوات على النموذج اللبناني أو دورتان كل واحدة منهما أربع سنوات على النموذج الأمريكي.

مذبحة دوفس

عبدالفتاح علي البنوس

●.. المذبحة الوحشية التي تعرض لها أبناء القوات المسلحة المرابطون بمنطقة دوفس بأبين الأحد الماضي جريمة لا تغتفر وأعتقد أن أهالي الشهداء الذين سقطوا فيها ومعهم غالبية أبناء الشعب لا يكفيهم حتى شرب من دماء القتلة المجرمين لكي يشفوا غليلهم لأن الفاجعة كانت مزلزلة للجميع وما حصل عطل مراكز التفكير في عقولهم لدرجة أنهم حتى اللحظة لم يستوعبوا ما حصل.

■ مئات الشهداء والجرحى والأسرى سقطوا في ساعات قليلة على أيدي عناصر تنظيم القاعدة الكثير من علامات الاستفهام والتعجب تطرح حول ملابسات هذه المذبحة والسؤال الأهم الذي يفرض نفسه في هذا المقام.. هل أصبحت القاعدة في اليمن تمتلك كل هذه القوة لتنفيذ هذه الجريمة النكراء؟ وأين كانت الجاهزية القتالية واليقظة الأمنية التي قيل بأنها قائمة في المنطقة للدخول في مواجهة محتملة مع عناصر القاعدة بعد نفاذ المهلة التي منحت لهم عقب حادثة الهجوم الإرهابي على حراسة القصر الجمهوري بمدينة المكلا؟

جريمة تبعث على الحيرة والحسرة والأسى فلا أعتقد أن قواتنا المسلحة تعاني من حالة ضعف كانت هي السبب وراء جرأة وتطاول عناصر القاعدة وقيامهم بهذه الجريمة البشعة، ولا اعتقد أيضاً أن إمكانيات القاعدة عقب حرب الاستنزاف التي خاضتها مع القوات المسلحة في أبين تشجعها على ارتكاب هذه الجريمة ما لم تحظ بعملية دعم وإسناد لوجستي من قوى عناصر داخلية وخارجية تستهدف تقويض جهود التسوية السياسية والوفاق الوطني وتجاوز الظروف الراهنة والإنطلاق بثبات في بناء اليمن الجديد.

إن جريمة بهذا الحجم تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك رائحة عفنة للخيانة والتآمر ذهب ضحيتها المئات من الجنود الأبطال الذين وجدوا أنفسهم تحت مرمى نيران قوى إجرامية لطالما أستأنست بأعمال القتل والتنكيل والإجرام، ولطالما أفسدت على اليمنيين حياتهم وأحالتها إلى جحيم، وهنا لا مجال الإكتفاء ببيانات النعي ومراسيم التشييع والمساعدات المالية الزهيدة التي تمنح للشهداء، فما حصل يستدعي إعلان حالة الاستنفار القصوى في البلاد للوقوف على ملابسات الجريمة وفتح تحقيق عاجل بشأنها لقطع الطريق أمام الشائعات والإتهامات التي يتم توجيهها والترويج لها والتي تجعل من الجريمة مناسبة لتصفية الحسابات السياسية والشخصية.

ما حصل في دوفس يجب أن يطلع كافة أبناء الشعب على كل تفاصيله من خلال التحقيقات التي تجريها اللجنة المكلفة من رئيس الجمهورية ولا يجوز الإستهانة بالأروح التي أزهقت والدماء التي سُفكت، ومن الضروري جداً العمل على توجيه ضربة قاضية لعناصر القاعدة تُنهي أي حضور لهذا التنظيم الإرهابي مستقبلاً وتعمل على إغلاق هذا الملف والتفرغ لعملية البناء والتطوير والتحديث، اليوم يجب أن يتوحد اليمنيون خلف هذا المطلب المشروع ويؤجلوا ما دونه من المطالب إلى ما بعد عودة الأمن والاستقرار انطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية، ولا أخفيكم أنني أشعر بالاستغراب من مواقف بعض القوى السياسية والثورية تجاه ما حصل في دوفس وفي غيرها من المدن اليمنية من جرائم وحشية تستهدف أبناء القوات المسلحة والأمن، حيث جعلت من كل هذه الجرائم فرصة لتصفية الحسابات السياسية والحزبية وإنفاذ الأهداف والغيات والمطالب الضيقة دونما مراعاة للأضرار الفادحة التي أسفرت عنها هذه الجرائم وفي مقدمة هذه الأهداف التعجيل بعملية إعادة هيكلة الجيش وقوات الأمن وتأخير انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، ولا أعلم هنا ماذا سيحصد أبناء القوات المسلحة من وراء الهيكلة في ظل استمرار استهدافهم من قبل القاعدة، لأن الهيكلة لن تمنع عناصر القاعدة من استهداف الجيش والأمن إلا في حال كانت الهيكلة هي أحد المطالب الخاصة بها وأن القوى المطالبة بتعجيل الهيكلة تدرك تماماً إنتهاء العمليات الإجرامية ضد أبناء القوات المسلحة والأمن عقب الهيكلة.

وكل ذلك يعني أن فرض الهيكلة والقفز على تسلسل بنود المبادرة الخليجية بالتزامن مع هذه الحملة الإجرامية ضد أبناء القوات المسلحة والأمن لا يخدم المصلحة الوطنية وجهود التسوية المبذولة للخروج بالبلاد من الأزمات الخانقة التي تعاني منها والظروف الصعبة التي تمر بها، فالهيكلة في ظل هذه الظروف لا تسمن ولا تغني من جوع، فالمطلوب قبل ذلك استئصال شأفة الإرهاب وردع القوى والعناصر الإرهابية والإجرامية وتطهير البلاد منها من أجل أن يعم الأمن والاستقرار في عموم ربوع الوطن وتتم عملية تهيئة الظروف والمناخات أمام استكمال تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، لأنه في ظل انعدام الأمن والاستقرار، لا جدوى لأي حلول أو تسويات وعلى كافة القوى السياسية إدراك ذلك جيداً والتعاطي معه بجدية دونما حاجة للهروب من الواقع واللجوء للتخندق وراء أفكار ومطالب يدركون جيداً أنها لا تصب في خدمة المصلحة الوطنية ولا تعالج الواقع المزري الذي تعيشه البلاد.

إنني مع الهيكلة بحسب الجدول الزمني والتسلسلي الذي تضمنته المبادرة الخليجية وضد الهيكلة وفق مطالب ومخططات وأهداف القوى السياسية والقبلية والحزبية والعسكرية، لأن الهيكلة الأولى هي التي نريدها لأنها ستصب في مصلحة البلاد والعباد، أما الهيكلة الثانية فلا نريدها لأنها ستصب في مصلحة أحزاب وأفراد وستؤثر سلباً على البلاد والعباد، ولذلك فإن الوفاء لشهداء مذبحة دوفس والكود والمكلا وعدن من أبناء القوات المسلحة والأمن يكون من خلال الإسهام في معاقبة الجناة وإنزال أشد العقوبات وصنوف التنكيل في حقهم وتطهير البلاد من جرائمهم وأفعالهم الخسيسة والضرب بيد من حديد ضد كل من تسول له نفسه استهداف أبناء الوطن والنيل من الأمن والاستقرار في البلاد، فالبلاد في أمّس الحاجة إلى فرض هيبة الدولة واستعادة الأمن المفقود الذي أحال حياة غالبية اليمنيين إلى قلق ورعب وخوف، وبدون كل هذه الخطوات الجادة فإن الباب سيظل مفتوحاً على مصراعيه أمام القوى الإرهابية والتخريبية والإجرامية للقيام بأعمالهم الإجرامية والتخريبية، لذا فإن الحاجة للتكاتف والتوحد لمواجهة هذه القوى العدوانية ضرورية جداً إذا ما أردنا فعلاً إنجاز ما نصبو إليه والانتقال بالبلاد والعباد إلى آفاق رحبة وواسعة من البناء والتطوير والتحديث على طريق بناء اليمن الجديد والمستقبل الأفضل.

Yahoo.com@٧٧٧٦٠٢٩٧٧ Eatab

التعليم المهني .. حاجة ملحة لمواجهة البطالة

أمل علي عامر

☐ يعد التعليم المهني أحد الحلول الأساسية للحد من تدهور مستوى معيشة الفرد، والذي زاد بسبب التذبذب الحاصل في الاقتصاد نتيجة الأزمة التي عانتها بلادنا، ويعتبر هذا النوع من التعليم رافداً قوياً إذا ما تم استغلاله للحد من البطالة ولتحسين الدخل، وبالتالي يؤثر على الجانب الاقتصادي، سواءً للفرد أو للدولة، لذا فإن أهمية هذا النوع من التعليم تأتي من النتائج التي توصلت إليها الكثير من الدول المتقدمة، حيث تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي قادت ألمانيا إلى النهوض، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر أساساً مكملاً ووسيلة لتحسين المستوى المعيشي لديهم.

وفي بريطانيا فإن أصحاب القرار فيها يشيرون إلى أن من بين أسباب تراجع بريطانيا كقوة اقتصادية صناعية يعود إلى عدم اهتمامها بالتدريب المهني.

وفي بلادنا اهتمت الدولة بهذا التعليم، إلا أنه لا يزال يوجد الكثير من القصور، فعلى سبيل المثال المعهد التقني أو مركز خدمة المجتمع التابع لكلية المجتمع، هذا المبنى الكبير والمجهز بأحدث الأجهزة والمعامل والقاعات، والذي لا يتم استغلاله كما ينبغي، فمن أهم أسباب الإقبال الضعيف عليه عدم انضباط مواعيد الدورات بسبب قلة المسجلين، وأيضاً أسعاره الخيالية والمتقلبة من حين إلى آخر، بالرغم من كونه مركزاً تدريبياً حكومياً وليس منشأة خاصة، وبالتالي عدم وجود استراتيجية من قبل إدارته لاستغلال طاقته الاستيعابية الكبيرة ومجالاته الدراسية التي يتطلبها واقعنا الحالي أكثر من الدراسات النظرية، وهكذا فلا خطط يسير عليها هذا المركز ولا يقدم وظيفته كمركز فني مهني دوره الأول والأخير هو التدريب والتأهيل من أجل إكساب مهنة وحرفة تغني عن الانتظار للوظائف الحكومية أو الوظائف الخاصة التي تتطلب الكثير من الشروط والخبرات.

إن مراكز التدريب الفني والمهني تعتبر إحدى الطرق للتخفيف من البطالة في أوساط الشباب، خاصة خريجي الجامعات ممن لا يجدون وظائف بسبب تخصصاتهم غير المطلوبة في سوق العمل، لذا فإن تفعيل هذا النوع من التعليم وتشجيعه يساعد بشكل كبير في عدم الضغط على الدولة لتوفير وظائف، لأن خريجي هذه المراكز يمكن أن يديروا مشروعاتهم الخاصة دون الحاجة إلى الانتظار أو البحث عن وظائف، لذا ومن خلال إدراك أهمية هذا التعليم الذي تهتم به الدول الصناعية والمتقدمة وتعتبره شيئاً أساسياً هاماً، فإن الخطوة الأولى التي ينبغي أن توليها الدولة اهتمامها، وضع خطط لأن تكون كليات المجتمع ومراكز التدريب الفني والمهني منتشرة في كل محافظات الجمهورية، وأن يكون التعليم مجانياً فيها أو حتى برسوم رمزية حتى يزداد عدد المتخرجين منها وبالتالي يساعد على رفع دخل الأسرة وخلق مجتمع عامل تقل فيه البطالة والمشاكل الناتجة عنها.

في عرس التبابعة العظام!!

عبدالجبار سعد

علي عبدالله صالح .. التُّبع اليماني العظيم

الذي أعاد لليمانيين مجد حلمهم القديم حيث كانت هذه الأرض الموحدة لها أجمل الأسماء وأحسن النعوت.

كانت البلدة الطيبة

وكانت البلاد المقدسة

وكانت أرض الله

وكانت العربية السعيدة

كانت اليمن التي حكمها سبعون تبعاً بعضهم نسبت إليه النبوة مثل التبع ابي كرب أسعد الكامل وبعضهم ملك المشرق والمغرب مثل تبع ذي القرنين.

أكثر من ألفي عام قبل الإسلام كانت اليمن محكومة بالتبابعة الذين لم يكن أحدهم يسمى تبعاً حتى يحكم اليمن بتهامتها وجبالها وفيها الشحر وحضرموت وعدن وشبوة والمخاء وصنعاء ومارب وظفار وسقطرى، باختصار كل اليمن الموحد حاليا وانقطع التبابعة بالإسلام العظيم الذي دخلت فيه اليمن وكل بلاد العرب في دولة الخلافة الإسلامية.

ودخل آخر ملوك التبابعة في الإسلام وأصبحوا فاتحين عظاما، كانت أسرة ذي يزن هم بقايا تبابعة دولة سبأ وحمير ومعين وأوسان وقتبان وحضرموت التي ظلت موحدة أو شبه موحدة لأكثر من ثلاثة آلاف عام منها ألفا عام موحدة بالكامل.

في عصر ما بعد الإسلام

تتابعت دول على حكم اليمن وحكم اليمن أمراء وأئمة وسلاطين ومشائخ ضمن حكومات مختلفة الأسماء، لم تبلغ أي منها حكم اليمن الواحد إلا دولتان هما دولة علي محمد الصليحي ودولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل، وكلاهما لم يكونا مرضيين لغير مذهبهما من المذاهب الإسلامية في اليمن.

علي عبدالله صالح كان الرئيس الذي وحد اليمن في دولة يمنية واحدة وكان مؤمنا بالفطرة رضيه الناس كلهم من سقطري والمهرة إلى حجة وتهامة، ومن صعدة إلى عدن، يتعامل مع كل أبناء شعبه تعاملاً واحدا والجميع بمذاهبهم الدينية وانتماءاتهم السياسية على مسافة واحدة منه.

الكل امتدحه علماء وسادة ومشائخ وقضاة ومثقفون وأدباء وشعراء وسياسيون وبالجملة لم يبق أحد ممن يوصفون الآن بالمعارضين ولا الموافقين ولا مابينهما إلا امتدحه ولم يكن مدحهم ليبلغ مافيه من عظمة رغم أن المدح كان يخجل من المادحين.

منذ عصر التبابعة لم يحكم اليمن رجل بمستوى التبع اليماني علي عبدالله صالح.

بحكمته وشجاعته وذكائه الفطري وحسن خلقه وسماحته وكرم نفسه وحلمه وصبره وسعة صدره وصدقه وعلو همته وترفعه عن الصغار والضغائن والأحقاد وعن سفاسف الأمور وقدرته على اتخاذ القرار في الوقت المناسب وصفات كثيرة أخرى تعجز الواصف.

الذين غابوا عن عرس التبابعة لتهنئة التبع اليماني المعاصر الثاني الرئيس المشير عبده ربه منصور هادي، وتكريم التبع اليماني المشير علي عبدالله صالح، لم يكن أحد منهم جاهلاً بصفات العظمة والكمال في التبع اليماني العظيم علي عبدالله صالح، وما منهم إلا امتدح في وقت من الأوقات شخص التبع وعظمته..وغيابهم عن المشهد يشير إلى صفات لم تكتمل لهم.. فالمؤمنون إخوة يتقاتلون ويتصالحون والرجال ممن يحملون صفات المروءة والشهامة يتقاتلون ثم يتصالحون ويصافح الرجل منهم غيره بصفاء نفس وترفع عن الأحقاد، ولكن هؤلاء جعلونا نأسف لأن من رجال اليمن من هم في هذا المستوى من الأخلاق.

أيها التبع اليماني العظيم والله ما أكبرك إلا كبير ولا جحدك إلا صغير، «ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل».

وعزاؤنا أنك قد أسلمت علم اليمن الموحد إلى تبع يماني عظيم مثلك سيحمل الأمانة بقوة بعون الله، والله وصالح المؤمنين معه.

لا نقول وداعاً أيها التبع اليماني العظيم فمثلك لا يغيب فقد حفر اسمه في ذاكرة التاريخ، ولكن تذكر يا سيدي أن الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل هم الأشد بلاء.

وتذكر أن سيدنا الإمام علي عليه السلام قبلنا ظلوا يلعنونه على سبعين ألف منبر قبل أن تكون الصحف والقنوات والمواقع لأكثر من ستين عاماً ولم تغير هذه الحملات من طهارته ولا سلبته محاسن نفسه التي لا نزال نستظل بها ونتأسى بها.

«فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» صدق الله العظيم.

أستاذنا الكبير باسندوة والرجل المجرب والسياسي المحنك والأديب والمطلع على كثير من الشئون، لقد أبكيت ملايين اليمنيين وأسرت قلوبهم في موقفك العظيم بمجلس النواب ونعتقد أن قيمك كلها كانت معك في ذلك الموقف فكيف غابت هذه القيم بصاحبها يوم التكريم؟

مثلت نلتمس له العذر يا أستاذنا وفي كل الأحوال سمعنا الحكماء يقولون بأنه لا يجب أن يضع الكبير الكامل رأسه على كتفي صغير جاهل، والشاعر يقول وأنت من عشاق الشعر:

لا يحمل الحقد من تعلو به الرتب، ولا ينال العلا من طبعه الغضب

الكتابة!

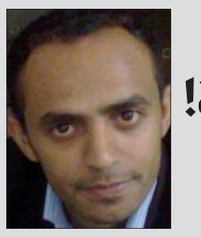

صدام أبو عاصم

تكتب عن الحب فيضجر منك الثورجيون.. تتنفس الهذيان فيوبخكَ مناضلو الغفلة..
تحاولِ تسييس حائطك فتغرق ذاتكَ الهموم وتدميك هراوات الرومانسيين..
ياالله من أين لي بمزاج حرفي يناسب الجميع!

المدنية

نزيه أحمد العماد

المدنية ليست مجرد شعارات نرددها...
المدنية ليست مجرد انتخابات بمرشح واحد...
المدنية ليست مجرد رواية نقرأها...
المدنية ليست مجرد كلمة في مقال...
المدنية ليست مجرد اعتصامات وتظاهرات...
المدنية حياة نعيشها، وفكر نجسده...
يجب أن تؤثر في تفكيرنا، ومظهرنا، وتعاملنا مع الآخرين، خصوصاً مع من نختلف معهم...
استمرارنا بإيذاء المواطنين الأبرياء بممارستنا هو مظهر همجي لا يمت للمدنية بصلة...

القاعدة!

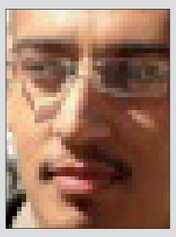

حسين اللسواس

ارغم كل صنائع القاعدة في حق الجيش بأبين، ثمة اصوات تنادي بالحوار معها، مؤيدو الحوار يسوقون تعليلات كثيرة من ضمنها عدم سيطرة الرئيس هادي على المؤسستين العسكرية والامنية وهو ما يقوض احتمالات نجاح الحل العسكري، شخصياً لست متحمساً لحوار من هذا النوع لمسببات عديدة سأكتفي منها بالشكل المفترض للحوار، الوضع الراهن يؤكد ان الحوار سيكون بين إمارة ودولة وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً.

نـــواب

لطفي نعمان

يتداول بعض المواقع والصحف تصريح مصدر مقرب عن عبدربه منصور هادي بعدم اعتزامه تعيين نائب للرئيس خلال الفترة الانتقالية وقال المصدر «لن يكون هناك شخصان في هذا الموقع خلال هذه الفترة الاستثنائية».. فهل معنى هذا أنه ما يزال نائباً للرئيس؟!!!!!!
أما إذا لزم الأمر فلا مانع من تشكيل مجلس رئاسة يضم رؤساء المجالس سداً لأي فراغ محتمل: رئيس الجمهورية ورؤساء النواب والشورى والوزراء!
ولكي يتم تطبيق باقي بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية فالأفضل أن يتم تعيين ثلاثة نواب أو مساعدين لرئيس الجمهورية اليمنية بما لهم من نفوذ واسع وهم:
السفير الأمريكي جيرالد فايرستاين.
أمين المجلس الخليجي عبداللطيف الزياني.
والمبعوث الأممي جمال بن عمر.